الفصل الأول

الإطار العام

الفصل الأول

الإطار العام

مقدمة

توضح أدبيات علم الاجتماع أن «المجتمعات الريفية القديمة مارست أنواع العنف البدني أكثر من العنف المعنوي... ولم تكن هناك قواعد أو قوانين إلا قانون الأقوى الذي ينفذ وفقا للظروف والأحوال، ولم يكن للقانون وجود... والتراشق بالألفاظ النابية يتم بلا سيطرة... ويصل إلى حد العناد حتى ينقلب إلى صدام وفى بعض الأحيان إلى القتل، ولم يكن هناك بديل إلا العنف»[1]. وبذلك كان العنف قسمة لهذه المجتمعات وحظا عسرا لها.

ولم يعرف العنف طريقه إلى المجتمعات القديمة فحسب، بل عرف طريقه أيضا إلى المجتمعات الحديثة والمعاصرة، إذ يعد العنف مشكلة من أكثر المشكلات إزعاجا في الحياة المعاصرة، بعد أن ابتليت به المجتمعات المعاصرة شرقا وغربا على حد سواء، وفى المجتمع المصري أصبحت الشكوى دائمة، والصيحة عالية، من العنف في كل البيئات، متخذا أنواعا مختلفة بين اعتداء على المال العام، وعنف أخلاقي يأخذ أشكالا مختلفة وصورا متباينة وعنف سياسي أو إرهابي، وغيرها.

ويتضح من استقراء الواقع الاجتماعي شيوع ظاهرة البلطجة كسلوك منحرف عنيف في البيئات الفقيرة والغنية على السواء، وفى البيئات الزراعية والصناعية

والتجارية. ولقد صاحب شيوع هذه الظاهرة شيوع ثقافة العنف في مجالات ومناحي عديدة للحياة التي نعيشها، حتى باتت القوة لغة مستخدمة يوميا لإنهاء الحوار بين الأطراف فرادى وجماعات.

وتعتمد ثقافة العنف على القوة وعدم احترام شرعية القانون، كأداة رسمية للضبط الاجتماعي في المجتمع، وتقليل هيبة وسلطة الدولة في أذهان وعقول أفراد المجتمع، ومع فقد القانون لهيبته والخروج عليه، يقل احترامه في نفوس الأفراد، وتزداد ممارساتهم للعنف، ويصبح العنف سببا ونتيجة في آن واحد لعدم احترام القانون وفقدانه لهيبته وهيبة سلطة الدولة في المجتمع، ومن ثم إشاعة مناخ العنف، وتقويض التنمية والاستقرار والأمن والأمان في المجتمع، فثقافة العنف تعلى من قيمة القوة على حساب قيمة القانون كأداة رسمية للضبط الاجتماعي، وأيضا تعلى من قيمة القوة على حساب قيمة العقل أو أنها ثقافة يغيب فيها العقل، فثقافة العنف لا مكان فيها ولا وجود للعقل.

ونظرا لخطورة العنف ومضاره، بات قضية مطروحة وبشدة لدى الساسة والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين عامة، والمعنيين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والظاهرات الاجتماعية خاصة. فالعنف ظاهرة اجتماعية محيرة، وتكمن الحيرة فيها في الرفض الاجتماعي لها من جانب الأفراد والجماعات الاجتماعية. ومن المدهش أنه رغم هذا الرفض الاجتماعي إلا أنها موجودة في كل مكان وفى كل البيئات على حد سواء، وتأخذ تلك الظاهرة أشكالا وصورا مختلفة.

وإذا كان العنف هكذا في المجتمعات والبيئات الاجتماعية بصفة عامة، فإنه قد امتد إلى البيئة المدرسية أيضا حيث تعانى البيئة المدرسية في الآونة الأخيرة وللأسف بعضا من الظواهر السلبية التي أشاعت وانتشرت بين طلاب العلم،

ومن ثم تؤثر على الأداء التعليمي والتربوي للمدرسة وعلى رسالتها في المجتمع. ومن «المثير للانتباه تفشى ظاهرة العنف بين طلاب المدارس الثانوية بنوعيها العام والفني وكثرت الشكوى من الطلاب مما يؤدى إلى ثقل كاهل الإدارة ويدفع إلى عدم الاستقرار في المدرسة ويوجد مناخا من التوتر لا يسمح بسير العملية التعليمية والتربوية في طريقها الصحيح، ويثير قلق الأسرة والأمة على حاضر ومستقبل أبنائها»[2]. ومع تفشى ظاهرة العنف بين الطلاب إلى الحد الذي يمكن معه القول: إنه لا تكاد تخلو مدرسة من المدارس من السلوكيات العنيفة بأنواعها وأشكالها ومظاهرها المختلفة بين الطلبة ومن ثم يصبح العنف في المدارس مشكلة مدرسية تعرقل مسيرة التعليم والتربية في مصر. كما يكون معها التساؤل قائما ومصحوبا بالدهشة هل أصبح طالب العلم خصما وعدوا لأخيه وزميله الطالب؟ وهل أصبح طالب العلم خصما وطرفا عنيدا لمعلمه وإدارة مدرسته؟

وإذا كان التساؤل مصحوبا بالدهشة هكذا فإننا نكون إزاء مشكلة جد خطيرة، قد تصبح مع تركها أكبر من قدرة المجتمع ككل في مواجهتها والتصدي لها، والحد من مخاطرها.

1- ما واقع ظاهرة العنف لدى طلبة المدرسة الثانوية في مصر؟
2- ما العوامل المجتمعية والأسباب المؤدية إلى العنف لدى طلبة المدرسة الثانوية؟
3- ما جهود بعض الدول في الحد من ظاهرة العنف لدى الطلبة؟
4- كيف يمكن التصدي لظاهرة العنف والحد منها لدى طلبة المدرسة الثانوية في مصر؟

ويتبين من مطالعة الأدبيات التربوية والاجتماعية وجود عدد من الدراسات التي يعدها الباحث وثيقة الصلة بالدراسة الحالية، ويتم عرضها على الوجه التالي:

(1) **دراسة طلعت إبراهيم لطفي:[3] التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال – دراسة ميدانية لمجموعة من التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي بمدينة بنى سويف (في) د. علياء شكري: الأسرة والطفولة دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، ط1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (د.ت).**

وتحددت تساؤلات الدراسة في:

- ما أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة بالمقارنة بغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل المدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الأقران بالنسبة لاكتساب الأطفال لسلوك العنف؟
- ما أنماط السلطة السائدة داخل الأسرة، وهل هناك علاقة بين تركز السلطة في يد الوالدين (نمط ديمقراطي) أو يد أحدهما (نمط استبدادي) وبين ظهور سلوك العنف عند الأطفال؟
- هل هناك علاقة بين درجة اتفاق الوالدين على أسلوب معاملة الطفل وبين ممارسة الأطفال لسلوك العنف؟ ما أهم أساليب الثواب والعقاب التي يستخدمها الآباء لضبط سلوك الأطفال داخل الأسرة؟ وما مدى فعالية كل من الثواب والعقاب كوسيلة للحد من سلوك العنف عند الأطفال؟
- هل هناك مظاهرة للتفرقة بين الأبناء داخل الأسرة؟ وهل هناك علاقة بين درجة شعور الأطفال بالتفرقة واللا مساواة بين ممارستهم لسلوك العنف؟
- هل هناك علاقة بين تدريب الطفل على الاستقلال وبين ممارسة الأطفال السلوك العنف؟
- هل هناك علاقة بين التنشئة الدينية وبين ظهور سلوك العنف عند الأطفال؟

ولقد أجريت هذه الدراسة على عينة من تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي (6–12 سنة) الذكور دون الإناث على اعتبار أن سلوك العنف يظهر عند الذكور أكثر مما يظهر عند الإناث. وتم التطبيق بمدينة بنى سويف على 823 تلميذا خلال العام الدراسي 92/ 1993.

وتم استخدام المنهج التجريبي. كما استخدمت أربع أدوات لجمع البيانات هي الملاحظة والاستبيان، والمقابلة، والسجلات والوثائق.

وكانت أهم نتائج تلك الدراسة:

1- من حيث مظاهر العنف عند الأطفال:
   أ- العدوان على الآخرين.
   ب- تخريب أو تحطيم الممتلكات.
   ج- كلاهما.

2- من حيث أسباب العنف عند الأطفال:
   أ- ضعف الوازع الديني وسوء التربية.
   ب- الفقر والشعور بالحرمان المادي والعاطفي.
   ج- التفرقة وعدم المساواة بين الأطفال.
   د- سوء استغلال وقت الفراغ.

3- من حيث مؤسسات التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال:
   تحتل الأسرة المركز الأول بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية من حيث تأثيرها على ممارسة الأطفال لسلوك العنف، ويلي الأسرة وسائل الإعلام والمدرسة وجماعات الأقران.

4 – من حيث نمط السلطة في الأسرة وسلوك العنف:
جاء النمط الاستبدادي (تركز السلطة في يد أحد الوالدين) أولا، ثم النمط الديموقراطي (تركز السلطة في يد الوالدين معا) ثانيا.

(2) دراسة محمد السيد أبو المجد عامر (1998)[4]: دراسة مقارنة للعوامل المؤدية للعنف في البيئة المدرسية وكيفية التخفيف من حدتها من منظور الخدمة الاجتماعية في كل من الريف والحضر مجلة البحوث النفسية والتربوية، تصدرها كلية التربية جامعة المنوفية، العدد الثالث، السنة الثالثة عشر، 1998.

تمثلت مشكلة الدراسة في تفشى ظاهرة العنف بين الطلاب في المدارس الثانوية بنوعيها (العام والفني) وكثرت شكوى الطلاب، وعدم الاستقرار في المدرسة يوفر جوا من التوتر لا يسمح بسير العملية التربوية والتعليمية في طريقها الصحيح ويثير قلق الأسرة والأمة على حاضرها ومستقبل أبنائها.

وهدفت الدراسة إلى التصدي لهذه الظاهرة، والوقوف على العوامل المؤدية للعنف في البيئة المدرسية بالتعليم الثانوي (العام والفني) في الريف والحضر.

وتحدد المجال الزمني للدراسة في سنة 1998، وتكونت العينة من 120 طالبا بالمدارس الثانوية (عام وفني) في الريف والحضر (مدينة طنطا – وريف طنطا، قرية برما).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل المؤدية إلى العنف بين الطلاب في المدارس الثانوية صنفها الباحث إلى:

1- عوامل اجتماعية.
2- عوامل اقتصادية.

3- عوامل ثقافية.
4- عوامل نفسية.
5- عوامل مدرسية.
6- عوامل سياسية.

(3) دراسة محمد السيد حسونة (1999):[5] بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة الثانوية (ظاهرة العنف الطلابي)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية شعبة بحوث المعلومات التربوية، القاهرة 1999.

واهتمت بدارسة ظاهرة العنف بين طلاب المرحلة الثانوية، وأهم الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة محليا وعالميا، وتمثلت هذه الأسباب في:

1- الأسرة
2- المدرسة
3- وسائل الإعلام
4- المجتمع

ويتمثل وجه الإفادة من هذه الدراسات السابقة في التعرف على مظاهر العنف عند تلاميذ المرحلة الابتدائية وأسبابه وتأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ونمط السلطة في الأسرة، على سلوك العنف. كما يمكن الإفادة أيضا من هذه الدراسات السابقة في التعرف على مجموعة العوامل المؤدية إلى العنف لدى طلاب المدارس الثانوية في كل من الريف والحضر، وتتمثل الإفادة أيضا في التعرف على مظاهر العنف لدى الطلاب عالميا ومحليا، وكذا التعرف على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف لدى الطلاب.

وتمت المعالجة العلمية للدراسة باستخدام المنهج الوصفي[6] حيث يناسب

طبيعة الدراسة الحالية وموضوعها من حيث الوصف الدقيق لظاهرة العنف لدى طلبة المدارس الثانوية، وتحليل واقع هذه الظاهرة وحجمها ومظاهر العنف وأنواعه لدى الطلبة، وتحليل العوامل المجتمعية والأسباب المؤدية إليه، والوصف الكمي والكيفي للعنف لدى الطلبة كما يبدو من الوثائق الرسمية المتاحة في الدراسة. كما يعين المنهج الوصفي المستخدم في الدراسة على جمع الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة العنف لدى الطلبة، وكذلك جمع البيانات الكمية والكيفية لأنواع العنف ومظاهره وأشكاله لدى الطلبة، ثم تحليل وتفسير ما تم جمعه من حقائق وبيانات لاستخلاص دلالة هذه الحقائق والبيانات عن ظاهرة العنف لدى الطلبة، واستخلاص النتائج التي تسفر عنها الدراسة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1- دراسة واقع ظاهرة العنف لدى الطلبة بالمدرسة الثانوية. وتبين الظاهرة في جانبها الوصفي كميا وكيفيا، من حيث حجم ظاهرة العنف لدى الطلبة، وأنواع العنف ومظاهره لدى الطلبة عالميا ومحليا.

2- الكشف عن العوامل المجتمعية والأسباب المختلفة لظاهرة العنف لدى الطلبة بالمدرسة الثانوية.

3- دراسة الوسائل والتدابير التي تتخذها الدول المختلفة للحد من ظاهرة العنف لدى الطلبة.

4- وأخيرا تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح للتصدي لظاهرة العنف والحد منها لدى طلبة المدرسة الثانوية في مصر.

وتتمثل أهمية الدراسة في تصديها لظاهرة خطيرة هي العنف التي انتشرت في البيئات والمجتمعات المدرسية، وتؤثر بالسلب على سير العملية التعليمية بالمدرسة الثانوية وتعوقها عن تحقيق أهدافها.

وأيضا في المحاولة العلمية للحد من الظاهرة عن طريق التصور المقترح الذي تقدمه الدراسة من خلال دراسة العوامل المجتمعية الأسباب المؤدية لتلك الظاهرة الخطيرة في المجتمعات المدرسية، وتحصين الطلاب ضد الانحرافات السلوكية.

المحاور العلمية والفصول:

تسير الدراسة في المحاور الآتية:

- واقع ظاهرة العنف لدى الطلبة في المدرسة الثانوية.
- العوامل المجتمعية والأسباب المؤدية إلى العنف لدى الطلبة.
- جهود بعض الدول لمواجهة العنف لدى الطلبة.
- التصور المقترح.